

نموذج معلومات العميل (عقد التمويل)

التوكيل الرسمي / التوكيل الاستثماري

لقد تم إنشاء هذا النموذج من أجل معلومات العملاء حول عقد التمويل (والتوكيل الرسمي / الاستثماري) عند البنوك الإسلامية في نطاق بيان¹ هيئة الرقابة والإشراف البنكي (BDDK).

1) نوع العقد: عقد التمويل (التوكيل الاستثماري)

2) الميزات الأساسية للعقد:

التوكيل الاستثماري هو تفويض شخص آخر نيابة عنه مقابل أجر أو مجاناً لتشغيل وتقييم رأس المال المملوك لشخص طبيعي أو اعتباري. باختصار، هو تحويل شخص ما في صفقة استثمارية.

في التوكيل الاستثماري؛ يجب أن يكون الطرفان وموضوع العقد وإعلان النوايا للأطراف (الإيجاب والقبول) حاضرين. بما أن التوكيل الاستثماري هو عقد ملزم لكلا الطرفين.

3) مطابقة المنتج أو الخدمة مع المبادئ والمعايير المصرفية بدون الفوائد:

التوكيل الاستثماري هو عقد توكيل رسمي ويستند مشروعيته إلى المبادئ الأساسية للشريعة الإسلامية. ولهذا السبب، تتماشى مدفوعات التمويل مع استخدامها في المعاملات التي تعتبر مشروعة في إطار المبادئ الإسلامية، بناءً على العقد ذي الصلة ومع مبادئ ومعايير الخدمات المصرفية بدون من الفوائد.

4) مركز العميل في إطار التوكيل الاستثماري:

يعتبر البنك التشاركي الذي يمتلك رأس المال هو "الموكل" وأما العميل المخول بتقييم رأس المال "وكيل استثمار" في معاملات الوكالة الاستثمارية.

5) كيفية العملية والتشغيل في التوكيل الاستثماري:

يقدم العميل طلب استخدام التمويل بالوكالة الاستثمارية إلى البنك التشاركي. وبعدما خصص البنك التشاركي حدًا للعميل يطلب "خطة استثمارية" من العميل من أجل معالجة الطلبات التي وجدها مناسبة. وبعد أن تم اطلاع والموافقة على القضايا المحددة في الخطة الاستثمارية من قبل البنك التشاركي، هو يقوم بتزويد معلومات الأرباح والاستحقاق المقدرة للعميل. فإذا وافق العميل على الأمور ذات الصلة يتم وضع "اتفاقية استثمار". فإن هذه الاتفاقية هي تعتبر في طبيعة العقد الأولي لإطار عمل التفويض بالاستثمار ومرفق بالعقد ذي الصلة. وبعد أن منح البنك التشاركي الإذن باستخدام التمويل، يقوم العميل بتقييم تكلفة التمويل في الأعمال والمعاملات القانونية من حيث الشريعة الإسلامية دون تجاوز حدود السلطة الممنوحة له ومع ذلك يحاول العميل توفير الربح الذي التزم به للبنك التشاركي في الوقت المناسب.

6) الالتزامات المفروضة والحقوق الممنوحة للأطراف بموجب هذه الاتفاقية:

يلتزم البنك التشاركي بتحويل مبلغ التمويل إلى حساب العميل بينما يلتزم العميل بإظهار أقصى درجات العناية المطلوبة من قبل التاجر الحضيف. يوافق ويعلن ويتعهد العميل بالوفاء بالتزامات الدفع الخاصة به للمصرف التشاركي في إطار خطة الدفع التي تم إنشاؤها خصيصاً لتفويض الاستثمار.

فإذا لم يتم الحصول على الربح المقدر في نهاية تاريخ الاستحقاق المحدد أو في حالة الخسارة، يحق للمصرف التشاركي تعويض العميل وفقاً للمبادئ والمعايير المصرفية بدون الفوائد إضافة إلى المبالغ التي سيتم تحديدها في إطار العقد.

¹ هو بيان حول الإجراءات والمبادئ المتعلقة بإعلام العملاء والجمهور العام في نطاق المبادئ والمعايير المصرفية بدون فوائد المنشور في الجريدة الرسمية رقم 31675 بتاريخ 30 نوفمبر 2021 من قبل هيئة الرقابة والإشراف البنكي (BDDK).

إذا تم الاتفاق على رسوم الوكالة بين المصرف التشاركي والوكيل، يجب أن يتم تحديد رسوم الوكالة ووقت الدفع في عقد الاستثمار. (بما أن وكالة الاستثمار خاصة بالتقييم عن طريق تشغيل صندوق فهي تختلف عن التوكيل العام الصادر للتصرفات والمعاملات الأخرى. ويخول العميل المستثمر البنك التشاركي ضمن نطاق التوكيل الاستثماري لتشغيل وتقييم رأس المال ويسلم الأموال إليه. الربح والخسارة يكون على المستثمر بالكامل.)

(7) مطالبة البنك في حالة التأخر في السداد:

في حالة عدم سداد الديون في المواعيد المحددة، يجوز إرفاق بند خاص إلى اتفاقية التوكيل الرسمي للتمويل أو الاستثمار والذي ينص على أن البنك التشاركي له الحق في مطالبة بمبلغ معين كغرامة تأخير من العميل. ومع ذلك، لا يمكن للبنك التشاركي الاستفادة من جزء من هذا المبلغ والذي حصل عليه كعقوبة تأخير من العميل فوق معدل التضخم والتكاليف التي تكبدها لتحصيل مستحقاته. ويتم تصنيف هذه المبالغ المحصلة وفقًا للمخطط الموحد لحسابات البنوك المشاركة وتقييمها وتماشيا مع مبادئ ومعايير الخدمات المصرفية بدون الفوائد.